

أخبار الشركات

أعلن مركز البحرين للمستثمرين التابع لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وهو المركز المسؤول عن الترخيص للشركات الصناعية والتجارية في مملكة البحرين، عن الترخيص خلال الأسبوع الماضي لنحو ١١٣ شركة جديدة تعمل في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية في البلاد، بإجمالي رؤوس أموال تصل إلى ٧٩٣,٨ ألف دينار. وأوضحت بيانات المركز أن أكبر رؤوس الأموال التي تم تسجيلها هو لشركة (رامز إكسبريس) والذي بلغ رأسمالها ١٠٠ ألف دينار.



أعلنت بورصة البحرين عن إدراج الإصدار رقم (١٤) لسندات التنمية الحكومية التي أصدرها مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين، والتي بوشر بتداولها تحت الرمز GDEV14.BND اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٣ يوليو ٢٠١٧. ويبلغ حجم الإصدار ٢٠٠ مليون دينار بحريني بقيمة إسمية قدرها دينار بحريني واحد للسند، في حين تبلغ مدة الإصدار ٥ سنوات اعتباراً من ١٦ يوليو ٢٠١٧ حتى ١٦ يوليو ٢٠٢٢.



بلغت الإيرادات الإجمالية لمجموعة (بتلكو) شركة الاتصالات البحرينية العالمية، خلال نتائجها المالية للأشهر الستة الأولى المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧، نحو ١٨١,١ مليون دينار بحريني (٤٨٠,٤ مليون دولار أميركي)، وأظهرت ثباتاً مقارنة بالعام الماضي، مع انخفاض طفيف بلغت نسبته ١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٦.



حقق بنك البحرين الوطني أرباحاً صافية بلغت ٣١,٧٤ مليون دينار بحريني للأشهر الستة المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مقابل مبلغ ٣١,٧٢ مليون دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي ٢٠١٦. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، حقق البنك أرباحاً تشغيلية بلغت ٣٨,٠١ مليون دينار بحريني، بزيادة نسبتها ٦,٦٪ وذلك مع مبلغ ٣٥,٦٦ مليون دينار بحريني والذي تم تحقيقه عن الفترة عينها من عام ٢٠١٦.

خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٧..

٢,٨٨٪ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين



سجل الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٧، نمواً بنسبة ٢,٨٨٪ بالأسعار الثابتة، و١٠,٣٩٪ بالأسعار الجارية مقارنة بذات الفترة من العام ٢٠١٦.

وتراجع نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة ٣,٢٩٪ بالأسعار الثابتة، وارتفع بنسبة ٥٤,٨٦٪ بالأسعار الجارية، حسب ما أشارت إلى ذلك بيانات الجهاز المركزي للمعلومات في تقريرها الصادر من قريب.

ويرى مراقبون أن نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي سيظل على مستوياته مع ثبات مستويات الإنتاج، ومن المتوقع في المقابل أن يستمر نمو القطاع غير النفطي في الارتفاع في ظل ارتفاع مستويات الاستثمار وخصوصاً في قطاع التشييد والبناء.

وتُظهر الأرقام الرسمية للجهاز المركزي

وقد أقر مجلس الوزراء منتصف الشهر الجاري الميزانية المالية للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ والتي تتوقع تقدماً بطيئاً في خفض العجز المالي الذي تفاقم جراء هبوط أسعار النفط.

الإجمالي غير النفطي الحقيقي نمواً من ٣,٦٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الماضي ٢٠١٦ إلى ٤,٧٪ في الربع الثالث من العام نفسه، مسجلاً أعلى مستوى نمو له منذ ما يتجاوز العام.

للمعلومات أن القطاع غير النفطي سجل نمواً بنسبة ٤,٤١٪ و٥,٩٨٪ بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي. وبحسب بيانات سابقة أصدرها مجلس التنمية الاقتصادية سجل الناتج المحلي

التضخم في البحرين يصد ١٪ في يونيو الماضي

وارتفع معدل التضخم خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة ٠,٨٪، مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٦.

ويعكس معدل التضخم وهو الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين، تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.

ويغطي الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البحرين الإنفاق الاستهلاكي الذي تحمّله الأسر المواطنة والمقيمة، ولا يشمل الإنفاق على أقساط القروض أو ضريبة الدخل أو شراء المنازل والأسهم أو أية أصول مالية أخرى.



لأسعار المستهلك في يونيو ٢٠١٧ بنسبة ٠,٦٪ مقارنة مع مايو الماضي.

تشكل ١٦٪ من إنفاق المستهلكين بنسبة ١,٧٪. وعلى أساس شهري، زاد الرقم القياسي

أظهرت بيانات رسمية صادرة حديثاً ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في مملكة البحرين على أساس سنوي، خلال شهر يونيو الماضي بنسبة ١٪، مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي ٢٠١٦.

وذكرت بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ ١٢٩,٢ نقطة في شهر يونيو الماضي مقارنة ١٢٧,٩٦ نقطة في يونيو ٢٠١٦.

وبحسب بيانات الهيئة، ارتفعت أسعار السكن والمرافق والتي تشكل ٢٤٪ من إنفاق المستهلكين بنسبة ٣,١٪، فيما زادت أسعار الطعام والمشروبات غير الكحولية والتي

٨٨ مليار دولار حجم مبيعات الصكوك العالمية في العام ٢٠١٦

سوق الصكوك أكثر فأكثر، فإن هناك حاجة متزايدة لمواجهة مختلف تحديات النمو، من خلال توفير المزيد من الشفافية والانسجام وتوحيد المستندات وهياكل المنتجات من منظور الشريعة الإسلامية والقانون والسوق.

ويشار إلى أن السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) قد تأسست سنة ٢٠٠٢ من قبل ٥ بنوك مركزية في مملكة البحرين وماليزيا والسودان واندونيسيا وسلطنة بروناي، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، وتعمل كمنظمة عالمية محايدة غير هادفة للربح.

وتعتبر السوق المالية نواة لمؤسسات البنية التحتية للمعاملات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية، ومن صلاحياتها تأسيس وتطوير وترويج إنشاء الأسواق المالية الإسلامية.



تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنوك وإدارة النقد والميزانية وتمويل المشاريع وتمويل الطائرات. وأضاف القول في التقرير: «مع تطور

وقال خالد حمد، رئيس مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية، إن إصدارات الصكوك جاءت للوفاء بالاحتياجات المتنوعة للمُصدرين، مثل

أظهرت معطيات تقرير اقتصادي صدر الأسبوع الماضي، أن إصدارات السندات الإسلامية (الصكوك) العالمية خلال العام الماضي ٢٠١٦ بلغت ٨٨ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٤٤٪ عن العام ٢٠١٥.

وذكر التقرير السنوي الصادر عن السوق المالية الإسلامية الدولية (أي أي إف إم)، أن نحو ٨٦٪ من الصكوك القائمة وقيمتها ٧٦ مليار دولار، صدرت من عدد قليل من الأسواق الرئيسية وهي ماليزيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واندونيسيا.

وجاء في التقرير البحثي، الذي يحدد اتجاهات وأفاق سوق الصكوك العالمية، أن دولاً أخرى مثل تركيا وباكستان ومناطق أخرى في أفريقيا على وجه الخصوص، ستقوم بزيادة حصتها في السوق بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة.